الأمم المتحدة

A/C.2/55/L.37

الجمعية العامة

Distr.: Limited
16 November 2000
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والخمسون
اللجنة الثانية

البند ٩٤ (د) من جدول الأعمال
التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي: الحوار الرفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة

مشروع قرار مقدم من رئيس اللجنة، السيد الكساندرو نيكولسكو (رومانيا)، استنادا إلى مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/55/L.8

الحوار الرفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٤٨/١٦٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، و ٤٩/٩٥ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و ٥٠/١٢٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، و ٥١/١٧٤ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، و ٥٢/١٨٦ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، و ٥٣/١٨١ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ٥٤/٢١٣ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٥٥/٢ المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، المعنون ''إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية''،

161100 161100 00-75120 (A)
0075120

وإذ تشير أيضا إلى اعتماد خطة للتنمية[1]، والأحكام ذات الصلة المتعلقة بمتابعتها وتنفيذها، وإلى الحاجة إلى إعطاء زخم للتعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية، من أجل متابعة الخطة على نحو فعال،

وإذ تؤكد من جديد ما لاستمرار هذا الحوار، استجابة لمقتضيات التضامن والمصالح والمنافع المتبادلة، والترابط الحقيقي، وتقاسم المسؤولية، والشراكة، من أهمية في تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية،

وإذ تسلم في هذا السياق بضرورة تهيئة بيئة مؤاتية وانتهاج سياسة اقتصادية سليمة على كلا المستويين الوطني والدولي،

وإذ تحيط علما بالحاجة إلى كفالة قيام منظومة الأمم المتحدة على نحو منسق ومتكامل بمتابعة وتنفيذ نتائج ما تعقده الأمم المتحدة من مؤتمرات ومؤتمرات قمة رئيسية،

وإذ تحيط علما أيضا بتقرير الأمين العام المعنون ''تجديد الحوار بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة''[2] والمتعلق بالخبرة السابقة المكتسبة من الحوار الرفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة،

١ - **تؤكد من جديد** أهمية استمرار الحوار البناء والشراكة الحقيقية من أجل زيادة تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية في القرن الحادي والعشرين؛

٢ - **تكرر** أهمية الموضوع الشامل الذي اعتمدته الجمعية العامة في قرارها ٥٤/٢١٣ وهو ''مواجهة العولمة: تسهيل إدماج الدول النامية في الاقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين''؛

٣ - **تقر** الاتفاق الذي تم التوصل إليه خلال المشاورات الحكومية الدولية، على النحو الوارد في تقرير الأمين العام[2]، بأن يكون الموضوعان الفرعيان للحوار الرفيع المستوى الثاني هما (أ) ''تعزيز إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي وإدرار موارد مالية جديدة على الصعيدين العام والخاص استكمالا للجهود المبذولة في التنمية'' و (ب) ''تعزيز إدماج البلدان النامية في شبكة المعلومات العالمية الناشئة، وتيسير سبل حصول تلك البلدان على تكنولوجيا المعلومات والاتصال''، وتقرر أن يعقد الحوار الرفيع المستوى في اليومين اللذين

---

(١) القرار ٥١/٢٤٠، المرفق

(٢) A/55/314.

يسبقان مباشرة بدء المناقشة العامة في الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة، وأن يتألف الحوار الرفيع المستوى من جلسات عامة، واجتماعات مائدة مستديرة وزارية، وأفرقة غير رسمية، بمشاركة من الجهات الفاعلة غير الحكومية، وأن تأخذ النتيجة النهائية للحوار شكل ملخص يقدمه الرئيس في ختام الحدث؛

٤ - **تطلب** إلى رئيس الجمعية العامة مواصلة الأعمال التحضيرية لعقد الحوار الرفيع المستوى الثاني بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء، مع مراعاة التجربة السابقة المكتسبة من الحوار الرفيع المستوى الأول، فضلا عن التجربة المستفادة في الآونة الأخيرة من التحضير للمناسبات الرفيعة المستوى وتنظيمها؛

٥ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقوم، بالتعاون الوثيق مع الحكومات وجميع الأجزاء ذات الصلة من منظومة الأمم المتحدة، وغير ذلك من الأطراف المؤثرة ذات الصلة، بالإعداد للحوار الرفيع المستوى الثاني، مع مراعاة النتائج التي توصلت إليها المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة، وقرار الجمعية العامة ٥٤/٢١٣، ونتائج المشاورات التي أجراها رئيس اللجنة الثانية، وأي توجيهات أخرى تكون الدول الأعضاء قد قدمتها، ونتائج نظر الجمعية العامة في البند ذي الصلة في أثناء دورتها الحالية؛

٦ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والخمسين، في إطار البند المعنون ''التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي''، بندا فرعيا معنونا ''الحوار الرفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة''، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إليها في تلك الدورة تقريرا موحدا عن تنفيذ هذا القرار.